مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياسات العامة الامنية في العراق بعد العام 2014 (المحددات والمحفزات)
اسم الكاتب: احمد جابر محسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9988
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسات العامة الامنية في العراق بعد العام 2014

(المحددات والمحفزات)

الباحث

احمد جابر محسن

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Ahmed.jaber1201c@copolicy

07712964444

تاريخ الاستلام 2023/11/13 تاريخ القبول 2023/11/31 تاريخ النشر 2024/7/30

ملخص الدراسة

هذه الدراسة خصصت للتعرف على السياسة الامنية في العراق بعد عام 2014 في مجال مكافحة الإرهاب، ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة على السياسة الامنية في العراق والمتمثلة بالمحددات على المستوى الداخلي (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) والاستفادة من العوامل الداعمة باعتبارها المحفزات والمتمثلة بنقاط القوة على المستوى الداخلي والفرص على المستوى الخارجي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة هو ان هنالك تأثير واضح للبيئة المحيطة بالسياسة الامنية على اعداد وتنفيذ السياسة الامنية من قبل وزارة الداخلية العراقية، وان الدعم المالي والمعنوي ضروري لعمل مؤسساتها، والحاجة الى الدعم والتدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لمواكبة التطور الحاصل في مجال التسليح والتكنولوجيا وتبادل الخبرات، وخرجت الدراسة بتوصيات منها ضرورة اسناد وزارة الداخلية العراقية بالتشريعات والقوانين اللازمة لمعالجة الجرائم المستحدثة لتمكنها من السيطرة والتعامل معها باحترافية، كذلك العمل على تفعيل دور

السياسة الخارجية للحد من التأثير الخارجي، والعمل على تشجيع المشاركة السياسية وتنمية متطلبات التوازن الاجتماعي للمساهمة في القضاء على العنف والتطرف.

المقدمة:

وزاره الداخلية العراقية لها مجموعه اهداف تسعى لتحقيقها ومن اهم هذه الاهداف واولها: هو تنفيذ سياسة الامن الوطني للدولة في حفظ الامن الداخلي والمساهمة في وضع ورسم تلك السياسة، وترتبط السياسات العامة الامنية ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المحيطة بها سواء كانت داخلية ام خارجية، وفي هذا البحث تم التطرق الى المحددات والمحفزات الداخلية للسياسة الامنية في العراق لأهميتها وتأثيرها في صنع وتنفيذ السياسة الامنية العامة، ولا سيّما بعد عام 2014 فهناك عوامل مؤثره على السياسة الامنية في العراق متمثلة بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتعد هذه العوامل محددات للسياسة الامنية وبالمقابل هناك عوامل داعمه ومؤثره ايجاباً في عملية صياغة السياسة الامنية وتمثل نقاط القوة داخل المؤسسة الامنية والفرص التي واجهتها المؤسسة الامنية في ظل المتغيرات والمؤشرات في البيئة الخارجية، وتعدها وزارة الداخلية العراقية انها تساعدها في تجاوز الازمات ومكافحة الإرهاب، وتسهم بشكل كبير في تعضيد خططها الاستراتيجية والسنوية. ومع ان اشكال الارهاب واساليبه وادواته تتطور وتختلف بسرعة مع الزمن، نجد ان وزارة الداخلية العراقية تعد واحدة من الديناميكيات المهمة للتصدي للإرهاب بعد عام 2014.

اهمية الدراسة:

تبرز أهميه هذه الدراسة من اهميه السياسة الامنية وتكمل اهميه السياسة الامنية لإرتباطها الوثيق بالبيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فالسياسة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات، حيث ان هذه القطاعات يصيبها الشلل التام بدون وجود الامن الداخلي، وبالمقابل السياسة الامنية تتطلب بيئة سياسية إقتصادية إجتماعية ثقافية دائمة لها، فالواقع السياسي المتردي ينعكس سلباً على تنفيذ السياسات الامنية

في اي بلد, وما حصل في العراق يمثل ذلك الترابط بين السياسة الامنية والبيئة المحيطة بها.

فرضية الدراسة:

هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على السياسات الامنية العامة في العراق.

المبحث الاول

التأصيل النظري للسياسات العامة الامنية:

المطلب الاول: ماهية السياسة العامة:

من اجل التعرف على السياسة العامة يقتضي ذلك استعراض التعاريف التي قدمها المفكرين والباحثين للوصول لفهم واسع عن السياسة العامة .

فهناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها "العلاقة بين الوحدات الحكومية وبيئتها" [1]، وهذه السعة والشمولية تجعل اغلب الدارسين غير متأكدين من حقيقة المعنى، وربما لا يسعفهم بأي تصور.

كما عرّف ريتشارد روز (Rose) السياسة العامة على انها (سلسة من الانشطة المترابطة قليلاً او كثيراً، وان نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة) [2]، وهذا التعريف يتضمن الفكرة المهمة القائلة بأن السياسة ليست قرار بفعل شيء وانما برنامج، او نسق من الانشطة غير المحددة[3]

اما كارل فريديك (fried rich) فيقول (ان السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص، او لجماعة، او لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة، والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول الى اهداف او لتحقيق غرض مقصود فالسياسة هنا موجهة نحو اهداف وهذا ما يجعل فيها سلوكاً هادفاً وموجهاً على الرغم من ان اهداف الحكومة قد يصعب فرزها احياناً على وجه التحديد، وان المطلوب من السياسة هو بلورة ما يتم فعله وليس مجرد افتراض او مقترح يمكن اخذه) [4] .

ومع هذه الصعوبات التي تثيرها التعريفات اعلاه يطرح جيمس اندرسون تعريفه للسياسة العامة وهو (السياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة، او لمواجهة قضية، او موضوع)، وهذا التعريف يركز على ما يتم فعله في اطار ما يستوجب، او يراد فيه تميزاً للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل.[5] "فالسياسة العامة هي تلك السياسة التي تطورها الاجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها، علماً ان بعض القوى غير الحكومية، او غير الرسمية قد تسهم، او تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة، وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة, كما يقول ديفر ايستن, من جانب النظام السياسي, وهؤلاء عادةً هم المشرعون، والقياديون، والحكام، والملوك، والرؤساء، والمجالس، والهيئات العليا، انهم هم المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في اطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة[6]، كذلك عرف السياسة العامة كل من العالم الالماني الامريكي هينز ايولاو(Heinz eulau) والبرفسور الامريكي كينيث بريويت (keneth prewitt)، بأنها اقرار مستمر يمتاز بالتماسك السلوكي والتكرارية من جانب اولئك الذين يتخذونه واولئك الذين يلتزمون به[7]، فمن الجيد الاستمرار وفق هذا النسق من التماسك والتكرار , لكن من الصعوبة ايجاد مثل تلك السياسة الحكومية في حال ووجود مثل هذه المعايير, بسبب افتقار الحكومة لهكذا تماسك واستمرارية حسب التعريف المذكور.

ويُعرف (معجم الادارة العامة) السياسات العامة بأنها (تلك السياسة التي يقرها ويصنعها مجلس الوزراء في الدول) [8].

كما يعرف (علي الدين هلال) السياسات العامة بأنها سلوك هادف تقوم به الحكومة او احدى الهيئات في مجال عام، ويختلف العام في هذا المقام من مجتمع لأخر ووفقاً لطبيعة الثقافة، او الآيدلوجية السائدة، وكذلك وفقاً لتوجهات النظام السياسي وعلاقة

الدول بالمجتمع، وعليه ان اية سياسة عامة تتضمن عناصر الأهداف، وتخصيص الموارد، وتحديد الآليات، والأساليب، كذلك ان اية سياسة عامة تتضمن مراحل رسم السياسة العامة، وتنفيذها وتقويمها (تقييمها)[9]

اما (بسيوني ابراهيم حمادة) فيعرفها ويضفي عليها طابعاً ادارياً فيشير الى اداء الادارة السياسية وبرامجها, فهو يرى انها ((الخطط، او البرامج، او الاهداف العامة، او كل هذه معا يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لمدة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها المسافة السياسية))[10]، فالسياسات العامة بالمفهوم الشامل هي مخرجات النظام الساسي، وبهذا سيكون مدخلاً رئيسياً يقع واجب تنفيذه، وتحمل مسؤوليته المباشرة، وغير المباشرة على الادارة الحكومية، والمتمثلة بصورة شمولية من وكيل وزير الى اصغر موظف، او ما يطلق عليهم البيروقراطيين[11]

كذلك تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها سياسات الحكومة، او كما تعرفها موسوعة السياسات العامة بأنها مجموعة اهداف وبرامج اساسية تصاحبها مجموعة من القرارات، تحدد كيف ترسم الاهداف او كيف يمكن تنفيذها[12].

والسياسات العامة هي الوسيلة لتحقيق اهداف النظام السياسي وغاياته وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي، ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والايديولوجية والاهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والاهداف السياسية البديلة التي تتبناها احزاب وقوى المعارضة .[13]في حين ترى نظرية الاختيار الرشيد او الاختيار العقلاني بأن السياسات الحكومية او السياسات العامة هي تلك السياسات التي تحقق اكبر عائد مجتمعي .[14]

ويرى بعض الباحثين انه ليس هناك تعريف جامع، او مانع، او يمكن تعميمه على جميع انواع السياسات العامة على اختلاف مستوياتها، وقطاعاتها، ومنظماتها، او المجالات التي تتناولها، مما يؤكد ان السياسات العامة المنظمة للعلاقات الدولية تكون مختلفة عن السياسات الامنية والسياسات الاقتصادية، او السياسات التربوية

والاجتماعية، فلكل منها خصوصيته وطبيعته التي تجعل بعض التعريفات اكثر تطابقاً، او تعبيراً عن ماهية بعضها. وهنا يقسم محمود سعد ابو عامود السياسات العامة الى خمسة اتجاهات وكالاتي:[15]

– النظر الى السياسات العامة كنشاط وفعل مؤسسي تباشره المؤسسات الحكومية، ما لا يمكن ان تكون سياسية ما لم تتبناها وتنفذها الحكومة، وعليه فأنها تكتسب من خلال الحكومة خصائص عدة اهمها الشرعية والقبول العام، وان الحكومة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك سلطة الاكراه المادي.

1. النظر اليها باعتبارها حالة توازن بين الجماعات المصلحية.
2. هي ترجيح لتفضيلات الصفوة الحاكمة وقيمها وليس لمطالب الجماهير والجهاز الاداري يتولى مهمة نقلها الى حيز التنفيذ.
3. السياسات العامة هي انجاز الهدف بإجادة وهنا يجب ان تتصف السياسة العامة بالرشد.

المطلب الثاني/ انواع السياسات العامة:-

هناك تصنيفات عديدة لأنواع السياسات العامة، فمنهم من صنفها وفقاً لعنصر التحكم الذي يستخدمه صانع السياسات العامة، او من حيث الاهداف لتلك السياسات العامة ذاتها:

اولاً/ تصنيف السياسات العامة بناءً على عنصر التحكم الذي يستخدمه صانعي السياسات العامة:

من اهم ما قدم في مجال التعرف على انواع السياسات العامة هو تصنيف (جابريل الموند) عالم السياسة المعروف حيث صنفها على النحو الاتي:-[16]

1- **السياسات التوزيعية :-**هذا النوع من السياسات العامة يشير الى قدرة النظام السياسي على التخصيص الامثل للثروات، والسلع، والخدمات، والتعليم، والصحة، وفرص العمل على المجتمع ككل، وتثير السياسة التوزيعية تساؤلات عديدة حول

الموارد التي يتم توزيعها والمستفيدين من هذا التوزيع. ومن الامثلة على السياسات العامة التوزيعية المنح الزراعية المقدمة للفلاحين، كذلك ما يقدم لإدارات المحافظات المحلية لأجل مواجهة الفيضانات المائية، او انشاء مطارات محلية، والامتيازات والمساعدات التي تمنح لطلبة الجامعات[17].

2- **السياسات الاستخراجية:-** وهذه السياسات تعبر عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية اياً كان مصدرها البيئة الخارجية او البيئة الداخلية فهي تعبر على القدرة الاستخراجية للنظام السياسي، وبالإمكان قيامها عن طريق حساب متوسط نصيب المواطن من الحجم المطلق للموارد وعليه يمكن الوقوف على تأثير الشرائح الاجتماعية المختلفة من الموارد البيئية وتعد الضرائب، والهبات، والاعانات، والخدمة العسكرية من اكثر السياسات الاستخراجية شيوعاً [18]

والسياسات العامة الاستخراجية تهدف الى استدامة الايرادات العامة من اجل تغطية النفقات العامة، وتساهم في اعادة ترتيب التوزيع للدخل ولحماية المنتجات الوطنية، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتعد في الوقت نفسه عنصراً في توجيه وسائل الانتاج نحو الفروع الانتاجية التي ترغب الحكومة في تطويرها وتنميتها [19]

3- **السياسات التنظيمية :-** وهي السياسات التي تمثل، او تعبر عن الممارسات الرقابية للنظام السياسي على سلوك الافراد والجماعات على مستوى المجتمع ككل وهذه الممارسات تستهدف رقابة، وضبط، وتنظيم السلوك على مستوى المجتمع ككل اعتماداً على شرعية النظام السياسي وتمتعه بالجبرية القانونية، واتسع نطاق النشاط التنظيمي في الوقت المعاصر ليشمل مجالات جديدة ,كالسلامة المهنية والامن الصناعي، التلوث البيئي، والصحة العامة فضلاً عن الامن الداخلي[20].

وتشمل السياسات العامة التنظيمية على مختلف المجالات والانشطة التي تقوم عليها الادارة العامة في المجتمع وتعمل على تنظيم كل ما يتعلق بالجوانب التطبيقية للأنواع الاخرى للسياسات العامة في المجتمع, ومن الامثلة على السياسات التنظيمية :هي

تلك اللوائح القانونية الملزمة لسائقي المركبات بقدر معين من الغازات، او الاشعاعات المنبعثة عن مركباتهم، او لوائح منع التدخين في المطارات، وغير ذلك[21].

وتطبق السياسات العامة التنظيمية من خلال قيام الحكومة بتوظيف الادوات القانونية الجبرية الملزمة وتوجيه السلوكيات بالنصح والإرشاد، وعن طريق تقديم الاغراءات المادية المعززة للاستجابة والالتزام، وهنا تعد مراكز الشرطة، وقوى الامن الداخلي، والمحاكم ودور القضاء، هي المراكز الهامة في عمليات الضبط، الى جانب الاجهزة الادارية الاخرى في تسيير عمليات التنظيم لتلك السياسات العامة التنظيمية.

ثانيا/ من حيث الاهداف فتصنف السياسات العامة الى:-

1- سياسات عامة متخذة لحفاظ الدولة على سيادتها وامنها القومي.

2- سياسات عامة تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمارية.

3- سياسات عامة تتخذ من اجل تحسين الظروف المعيشية على مستوى المجتمع.

المطلب الثالث / خصائص السياسة العامة :

يمكن ابراز خصائص السياسات العامة من خلال تمييز السياسات العامة عن غيرها من القرارات وعلى النحو الآتي:-[22]

1- تتميز بالعمومية اي امكانية تطبيقها بشكل متماثل على كافة افراد المجتمع دون تمييز باعتبارها سلسلة من النشاطات، والافعال، والقرارات الحكومية، والتي تكون المعبر عن توجهات الحكومة الآيديولوجية والعملية.

2- تتخذ السياسات العامة من خلال التشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية، وهنا تكون السياسة العامة تعبيراً عن التشابك والتفاعل بين هذه المؤسسات، وهنا يمكن وصف السياسة العامة بأنها تعبر عن توازن المصالح بين الجماعات، والأحزاب، والمؤسسات الحكومية.

3- يجب ان تتمتع بالشرعية، فالسياسة العامة على الرغم من التفاعل الذي سبق ذكره بين المؤسسات، فيجب ان تصدر عن السلطة الرسمية اي عن المؤسسات الرسمية المسند اليها عملية صنع السياسات.

4- عملية تمويل السياسة العامة فيجب ان يكون للسياسة العامة مخصصات من الموارد الاقتصادية، وذلك لتنفيذ السياسات العامة.

5- تعبر عن سلسلة من النشاطات والقرارات الحكومية الرشيدة العقلانية، اي انها الاسلوب الامثل من بين اساليب بديلة عدة لتحقيق المصلحة العامة والاهداف المنشودة في ظل الامكانيات المتاحة، وهنا فان عملية صنع السياسات العامة تتطلب ترتيب اولويات المصلحة العامة، والاهداف واختيار البديل الأمثل، وعملية اختيار البديل الامثل قد تكون على اساس اقتصادي، او سياسي، او قد يتم المزج بين الطريقتين اي على اساس اقتصادي عقلاني وسياسي بتحليل التكاتف والمنافع لكل بديل، وايضاً عن طريق التشاور والتفاعل للوصول لأفضل البدائل، فالوصول الى سياسة عامة يعد بذاته نجاح للنظام السياسي بالدولة.

6- تتصف السياسة العامة بأنها معادلة صعبة كون السياسة العامة تأتي غالباً كاستجابة لطلب، او مشكلة عامة، وعليه فالتوصل الى سياسة عامة تستطيع بلورة احتياجات المجتمع ومشاكله مع توظيف الموارد المتاحة لحل تلك المشكلات هي معادلة صعبة لذلك يعد نجاحاً للنظام السياسي.

7- تتصف بالاستمرارية والتجدد وذلك لان السياسة العامة قصدية وتهدف لحل مشكلات المجتمع، وكذلك تعبر عن المصالح العامة للدولة وأهدافها، فيجب ان تتميز بالثبات والاستمرار.

المبحث الثاني

المحددات والمحفزات الداخلية الحاكمة للسياسة العامة الامنية في العراق لمكافحة الإرهاب بعد العام 2014

من اجل رسم وصياغه السياسات الأمنية في مجال مكافحه الارهاب في العراق يتطلب ذلك التعرف على المحددات والمحفزات الحاكمة والمؤثرة على الواقع الامني بعد العام 2014، والتي تساعد على تحديد سيناريوهات للواقع الامني تمكن صانع القرار من صياغة خطط سواءً كانت استراتيجية، او سنوية تساهم في تحقيق الامن الوطني العراقي، وعلى هذا الاساس تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول **المطلب الاول** منه: المحددات على المستوى الداخلي التي تؤثر على صنع وتنفيذ السياسات الأمنية، **والمطلب الثاني:** يركز على المحفزات باعتبارها نقاط قوة وفرص في عمليه رسم السياسات الأمنية.

المطلب الأول/ المحددات الداخلية للسياسة الامنية في العراق.

تتسم الظاهرة الأمنية بالديناميكية والحيوية وهذا يتطلب فهماً وتحليلاً لنقاط الضعف والتحديات والعوامل المؤثرة على منظومه الامن الوطني العراقي على المستوى الداخلي (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي) وهذا الفهم يمثل الخطوة الاولى لصياغه السياسة الأمنية بشكل صحيح، والسياسة الامنية تمثل الجزء المهم من السياسة العامة للدولة والجزء الذي يؤثر على اغلب فروع السياسة العامة ان لم يؤثر عليها كلها، والمتمثلة بالسياسات الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، والبيئية، وهي كافه الاجراءات التي تتخذ من الدولة بهدف مواجهة كل ما من شانه تعريض الامن الوطني لها للخطر سواءً كان هذا الخطر قائما او محتملا، وذلك من خلال رؤية واضحة للأهداف والمصالح العليا وللتحديات الداخلية، والخارجية والعمل على التخطيط لمواجهتها عبر توظيف عناصر القوه في الدولة واستغلال

الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للدولة[23], وهنا يمكن بيان المحددات على المستوى الداخلي بالآتي:

أولاً / المحددات السياسية:

مما لا شك فيه ان وجود بيئة سياسيه ترتبط بالتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الانسان وحرياته تختلف عن البيئة السياسية التي ترتبط بعقليه الاستبداد، والطغيان، واستعباد الانسان، اذ تؤثر هذه البيئة السياسية وطبيعتها على السياسة الأمنية وموضوعيتها وشرعيتها، ولذلك يمكن القول ان البيئة السياسية (بشكلها العام) تترك اثار مباشره وغير مباشره على اداء القوات الأمنية بكل صنوفها ووزارة الداخلية، لا سيما بسبب طبيعة عملها وتعاملها مع المجاميع الإرهابية من جانب ومع المواطن من جانب اخر[24], والمشكلة في البيئة السياسية العراقية انها محملة بالعديد من المحددات التي تؤثر على صياغه السياسة الأمنية وكذلك تنفيذ هذه السياسة مما يؤثر سلباً على عمل قوات وزاره الداخلية في تأدية مهامها، ويمكن بيان ابرز هذه المحددات السياسية بالآتي:

أ/ المحاصصة : تعد المحاصصة من اخطر العوامل التي تؤثر سلبا على وحده المجتمع وتفتته وتعمق ازمه الهوية فيه, وتشوه العملية السياسية في البلد برمتها وتضعف الدولة ونظامها السياسي, وتلحق اضراراً في الافكار والعقائد لدى الاحزاب السياسية، وعليه تمنع دورها في البناء الديمقراطي للدولة[25]، واحدى خصائص الدولة العراقية بعد عام 2003 هو نظام المحاصصة المتبع على المستوى السياسي واستمراره بهذا الشكل يعمل على تهديد بناء الدولة العراقية، فالدولة التي تنتهج المحاصصة كسياق في الإدارة ستكون عرضه للإرهاب، والعنف، والفساد مروراً بالانهيار والتقسيم كمرحله نهائية، وهذا يتلاقى مع هدف الارهاب بالمجمل[26]، فخطورة المحاصصة تكمن في آثارها السلبية على اداء مؤسسات الدولة كافه ومنها المؤسسات الأمنية، ونتيجة لذلك تؤثر على مهنيتها وحرفيتها، وهذا ما يتضح في ما

نشهده من انتكاس للمستوى الامني بين مدة واخرى في العراق, وفي دراسة عده من قبل(سام كزاي)، و(انتوني كوردس مان)* تحت عنوان (العراق في ازمة) لتقييم اثر الخلافات على اداء الدولة العراقية في كافة المجالات, كانت النتائج كالاتي[27]:

1- من حيث الاستقرار السياسي والعنف احتل العراق المرتبة(201)، ومن حيث فعالية الحكم (182)، وفيما يخص الحكم والمسائلة الحكومية العراق احتل المرتبة (178).

2- من حيث سياده حكم القانون(205)، والاجراءات الحكومية (189).

3- من حيث السيطرة على الفساد(193)، حيث احتل العراق مرتبة(171) من حيث الدول الاكثر فساداً حسب التقارير الدولية .

4- احتل العراق المرتبة (131) من حيث التنمية البشرية.

5- اما من حيث نصيب الفرد من الدخل المرتبة (148)

والتلكؤ السياسي في مكافحه الارهاب هو خير دليل على ان النخب الحاكمة في العراق منذ عام 2003 والى الان غير قادره على خلق وايجاد نظام سياسي قادر على التعامل مع الازمات التي تواجه المجتمع بنجاح، فلم يستطيع النظام السياسي العراقي بتعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجه تحول من دون وقوع العنف فيه. فأسلوب المشاركة والتوافق الذي اعتمدته الحكومات المتعاقبة كمدخل لحل مشكلات العراق وإدارة البلاد، كانت بذرته الاولى هي مجلس الحكم الانتقالي والذي عبر عنه آنذاك بانه مجلس مؤقت يتعلم من خلاله السياسيون العراقيون المشاركة بالحكم بعد الحقبة الطويلة من الاقصاء والتهميش وتلت مجلس الحكم حكومات انتقالية وصولاً الى الان لتوزع الرئاسات وفقاً للتكوين القومي والطائفي، ولا يمكن عد هذا الاسلوب وبكل المقاييس هو الحد الاقصى المشروع والمعقول للمشاركة في الحكم وصناعه القرار، بل تعد واجهةً للمحاصصة الحزبية والطائفية من اجل ترضية كافه الأطراف، ولم يقتصر هذا الامر على المؤسسات

السياسية فقط، فنجده انسحب الى مؤسسات الدولة الاخرى مما اثر سلباً على السياسة العامة للدولة ومنها السياسة الأمنية، وبذلك نجد ان مرتكزات الدولة العراقية بعد عام 2003 تتصف بسمات يمكن بيانها بما يأتي[28]:-

1- الارباك والتداخل بين حدود الدولة (كمفهوم) كلياً، او بعض مفاصلها، وحدود النظام السياسي.

2- دولة محملة بأعباء الاقتصاد الريعي.

3- دولة وجدت بعد عام 2003على انقاض دوله البعد الواحد, ولتكون دولة ذات ابعاد منقسمة متشضية, رؤيتها اكبر من ديمقراطيتها الناشئة .

4- التداخل ما بين تطبيقات اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية.

5- دولة مرتبطة بأذهان ما سبق من تجارب وذكريات الماضي وليس بآمال المستقبل.

وعليه فأن القوات الأمنية بمختلف اصنافها ومنها وزاره الداخلية تعمل ضمن هذا الاطار، وبطبيعة الحال تنعكس هذه السمات على عمل واداء قوات وزاره الداخلية بشكل مباشر، او غير مباشر.

ب/ الضعف بأنشاء دوله مؤسسات: ان عمليه بناء مؤسسات الدولة ينبغي ان تتم وفق الاسس الصحيحة التي تحدد وظيفتها وآلية عملها، ومن الجدير بالذكر ان مؤسسات الدولة ما هي إلا ادوات تنفذ الحكومة من خلالها المهام الموكلة بها وهذا يعني ان المؤسسات هي اجهزه وظيفية ومهنية ولا علاقة تربطها مع الحكومة أيا كان توجهها وتبعيتها، فالمؤسسات باقية حتى في حالة انقضاء مدة الحكومة ومجيء حكومة منتخبه اخرى[29]، وهذا التحدي من التحديات المهمة والأساسية التي تؤثر بشكل كبير ليس فقط في جهاز الشرطة، وانما كافة المؤسسات العسكرية الاخرى ويرتبط بالأساس في مدى توافر العقيدة العسكرية والقتالية للمؤسسات العسكرية في العراق، لذلك نجد تكرار الدعوات المؤكدة على ضرورة توافر هذه العقيدة، والتي

تعتمد على الولاء للوطن[30]، لذلك لا يجب على المؤسسات ان تكون خاضعه لأهواء ورغبات السلطة الحاكمة، لذا نجد ان اغلب المسؤولين يوكلون المناصب حسب رغباتهم دون الرجوع الى الكفاءة والمهنية, وبطبيعة الحال ينتج عن ذلك[31], تدني مستوى عمل المؤسسة, وعليه ينعكس على ما تقدمه من خدمات للمواطنين, ما يؤدي الى تقصير في الاداء وهدر المال العام، كذلك سيطرة مجموعه من الموظفين على عمل المؤسسة بسبب جهل المسؤول في عمل تلك المؤسسة، فضلاً عن منحهم المسؤولية بناءً على رغبته، او المحسوبية والمنسوبية، وهذه الحالة تقتضي على تطوير اداء الموظفين الاخرين.

جـ/ ضعف الاداء والعجز الحكومي للاداره :

ان ضعف الدولة وأدائها يعني عدم قيام الدولة بأداء الوظائف الأساسية لأي دولة بإعتبارها مؤسسة سياسية وادارية وقانونية، حيث تعجز الدولة عن القيام بتلك الوظائف فهي تتخلى عن كونها السلطة التي تعلو على كل المؤسسات (التقليدية) الاخرى وحقها في توصية الأوامر، وتنفيذ القانون واستجلاب الطاعة من المواطنين سواء كان ذلك بطرق قصريه او اقناعيه وحين تتخلى الدولة عن حقها في ذلك فهي تفتح الباب امام وجود سلطات ما قبل الدولة كالعشيرة، او القبيلة، او الطائفة، وعندها سوف نجد ان اعراف وتقاليد سائدة كقواعد الهدف منها تمشية الامور بدلاً عن القانون باعتبارها رمزاً حضارياً مؤسساتياً، ويعد جزءً اساسياً ومهماً من وجود الدولة، وبالعكس حين يغيب القانون ويضعف فأن الفرد سوف ينسحب من الاحتماء تحت خيمة الدولة الى الاحتمال تحت اطار خيمة المؤسسات التقليدية، وهنا ستختفي مسلمات واساسيات مبدا المواطنة، وبدلاً من ان تكون السيادة للقانون سوف تكون السيادة للسلاح وعندها لن يبقى شيء اسمه الدولة، وهنا في مثل هذه الظروف تعمل الحكومات على تكوين مؤسسات عسكرية وامنية قوية تمتعها بالمهنية لتعمل على

تقوية اساسات الحكومة بالمقام الأول، وبالمقام الثاني تعمل مع باقي المؤسسات، اما لبناء الدولة، او لإعادة بنائها[32].

ومن الجدير بالذكر ان تغليب العمل السياسي على القانوني يضعف عمل اجهزة الدولة ومن هذه الأجهزة الجهاز الرقابي المتمثل (بمجلس النواب العراقي)، والذي قد يؤدي الى انهيار النظام القيمي وتصبح العملية السياسية تخدم الجانب الضيق المتمثل بالطائفة، والقومية، والعشيرة، والمناطقية على حساب المصلحة العامة[33]، فالعجز الحكومي للإدارة وغياب الاستراتيجية الأمنية والعسكرية كانت من بين الاسباب التي تسببت بسقوط الموصل، فالاستراتيجية الأمنية والعسكرية تعد ركيزة اساسية لبناء الدولة وحماية الامن الوطني للعراق فهي لا تقتصر على القوات الأمنية والعسكرية بل تعني فن الإدارة السياسية والعسكرية لتلك القوات، لحفظ الامن والدفاع عن البلد في الحرب والسلم، ولذلك ان استخدام القوة العسكرية يكون آخر الحلول التي يمكن استعمالها للدفاع عن الدولة بعد عدم امكانيه الوسائل الاخرى[34]، فاحتلال داعش (الارهابي) لمدينة الموصل اثبت هشاشه النظام السياسي وضعفه وعدم استقرار الدولة العراقية بسبب المحاصصة الطائفية وانشغال الطبقة السياسية بالمكاسب، وهذا اثر في الاحتقان فيما بين فئات المجتمع.

كذلك ان العمل بالمحاصصة ينسف العملية السياسية ويصيبها بالشلل، كون من يتقلد منصب حكومي ويصبح بموقع المسؤولية، يعمل جاهداً على تلبيه احتياجات ورغبات كتلته، او الحزب الذي ينتمي له، ويقتصر بتعيين حاشيته من المقربين، وذلك على حساب تعيين اشخاص وفق الكفاءة، والمهارة، والاختصاص، وعندما يتم تغيير آلية العمل في المؤسسة التي يشغلها حينها يتحول العمل من قانون مؤسسي الى سياسي، فذلك يؤدي الى فشل المؤسسة الحكومية وعجزها عن اداء وظائفها[35]، ويمكن حصر ابرز الاسباب التي اضعفت الادارة في العراق والعجز في اداء الحكومة بالأسباب الآتية:[36]

1- قيام الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بحل المؤسسات الحكومية وما حصل بعد ذلك من تخريب للبنى التحتية ونهب وسلب مؤسسات الدولة كافة.

2- لجوء الطبقة السياسية الحاكمة الى التصارع وانعدام لغة الحوار فيما بينهم.

3- اعتماد المحاصصة كمبدأ في اداره النظام السياسي.

4- عدم الالتزام بتطبيق كل فقرات الدستور والقانون، مما ادى الى حدوث ازمات تسببت بإرباك العملية السياسية.

ثانياً/ المحددات الاقتصادية:

يعد العراق من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من الفساد الاداري والمالي، ولا سيّما بعد عام 2003، إذ اصبح تحدي لمعظم مؤسسات الدولة العراقية، اذ وصل الفساد الاداري الى مديات خطيره في بعض القطاعات الحيوية للمجتمع، مما شكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة[37]، وللفساد الاداري اثاراً سياسية، واقتصادية، تتمثل بانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعود ذلك الى اخضاع القرارات الاقتصادية الى اهواء القيادات السياسية وفساد وضعف الأنظمة السياسية الحاكمة في وضع استراتيجية سياسية اقتصادية تأخذ بنظر الحسبان التدخلات الخارجية المحتملة في حالة ارتباطها مثلا في معاهدات او قروض تؤول الى الانتقاص من سيادتها، فضلاً عن ذلك انتشار المفسدين في المؤسسات المدنية والسياسية بسبب افتقارها الى نظم الرقابة والتفتيش، وهذا انعكس سلباً على البلاد وعلى الطبقات الفقيرة من المجتمع[38]، ومن المشكلات التي واجهها العراق بعد عام 2003 في المجال الاقتصادي, مشكلة البطالة ((وتعرف البطالة على انها الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسه النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة عوامل خارجة عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه))[39], فكانت ولا تزال مصدر قلق في المجتمع، وتعتبر مؤشر على ضعف الدولة بمؤسساتها المعنية بحلها, وهي ظاهره لها ابعاد اقتصادية، واجتماعية، وامنية تعبر بوضوح عن عجز البنى

الاقتصادية وعن خلل اجتماعي مزمن, والبطالة في العراق لم تأتِ من فراغ بل نتيجة توافر عـــدة اسباب موضوعية، فأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 كانت متأتية اساساً من:

– قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي وقوى الامن الداخلي ومجموعة التشكيلات الحكومية، وهذا ادى الى زياده العاطلين عن العمل، حيث قدر عدد العاطلين حسب بعض الاحصائيات بسبب هذا القرار الى ما يقارب (5) مليون فرد عاطل عن العمل [40] .

– انكماش دور القطاع الخاص بعد عام 2003 نتيجة للانفتاح الكبير للاستيراد غير المنضبط، وعجز هذا القطاع على المنافسة الانتاجية والسعرية لتصبح السلع المستوردة اكثر قبولاً ورغبةً لدى المستهلك العراقي رغم رداءه بعضها[41]، فضلاً عن ذلك ضعف القطاع الخاص حيث لا يوفر فرص عمل إلا لما نسبته (40-50 %)، من مجموع القادرين عن العمل في العراق والباقي يعملون في القطاع العام والمختلط[42].

– ازدياد ظاهرة الفساد الاداري والمالي في كل مفاصل الدولة العراقية ليحتل العراق المركز (178) من مجموع (180) دوله حسب تصنيف منظمه الشفافية الدولية، ويؤدي الفساد الإداري والمالي الى اعاقه تدفق رؤوس الاموال الى البلاد لأغراض مشاريع الاستثمار [43] .

– غلق العديد من المصانع الكبيرة وهجرة رؤوس الاموال الى خارج البلد نتيجة الظروف الأمنية السيئة وعدم وجود بيئة اقتصادية جيدة للعمل في العراق.

– نشوء اختلال في هيكل القوى العاملة، فالجامعات العراقية تنتج عدداً هائلاً من الخريجين لا تتناسب مع حاجة سوق العمل، كذلك وجود عدد كبير من حمله الشهادات العليا في اختصاصات مختلفة ولا توجد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، او عدم ايجادهم لفرصة عمل اطلاقاً، وهذا يمثل بطالة إضافية لقوى العمل.

– توقف اكثر من (20,000) ألف ورشة صغيرة ومتوسطة عن العمل، والتي تستوعب اكثر من مليون عامل[44].

– تعطل مشاريع الاستثمار وفساد المقاولين.

– صدور قرار تجميد التعيينات في الدولة.

وبالمحصلة هذه الاسباب وغيرها ساهمت بشكل كبير على انتشار البطالة بالعراق وهذه بدورها انتجت مشاكل اخرى عديدة ومتنوعة كالفقر، والاغتراب، والهجرة، واتساع لظاهره الجريمة والإرهاب، كذلك ان الامن الوطني، لم يجد اقتصاداً قوياً يدعمه من خلال تهيئه بيئة اقتصاديه تستوعب التوتر الاجتماعي، او تساعد على بناء قدرات عسكرية، اي بمعنى ان هناك خللاً في الامن الوطني بجانبه الاقتصادي بعد عام 2003 حيث اتسم بالسمات الآتية:

1- اقتصاد ريعي:

على الرغم من تميز الاقتصاد العراقي بموارده المتنوعة، إلا انه يعاني من هيمنة القطاع النفطي على الانتاج المحلي الاجمالي ونتيجة الاعتماد كلياً على القطاع النفطي فقط بسبب السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال العقود الماضية وترتب على ذلك عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، فبوادر الاقتصاد الريعي بدأت بالظهور منذ خمسينيات القرن الماضي فعوائده تشكل اكثر من 90% من حصيلة الصادرات فهو يعد الممول الرئيس للميزانية العامة للدولة[45]. وشهد القطاع النفطي في عام 2015 هجوماً قياسياً مقارنةً بالسنوات الماضية حيث الاسعار فقدت قرابة 60% من سعرها في السوق العالمية من نحو 120 الى اقل من 40 دولار للبرميل الواحد مما انعكس سلباً على اقتصاد العراق الذي تعتمد وارداته على القطاع النفطي بنسبة تفوق الـ 95% وهذا دفع الحكومة الى اعلان الطوارئ، لا سيّما في ظل مواجهه الارهاب وتعثر الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة العراقية الاتحادية مع حكومة اقليم كردستان العراق، فضلاً عن المشكلات التي واجهها القطاع النفطي

خلال عام 2015 كمستحقات الشركات النفطية التي تعمل في العراق، والتي هددت بالانسحاب من العراق بسبب تسلمها مستحقاتها المالية*.

2- ضعف الاستثمار:

قبل عام 2003 كان العراق يعاني من حصار اقتصادي عزل البلاد عن بقية دول العالم وبموجبه منعت الشركات العالمية من الاستثمار في الاسواق العراقية, فكان من المنطق بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه ان تتسابق الشركات العالمية من اجل جعل العراق ساحه للاستثمار في المجالات جميعها[46], فالمشاريع الصناعية والمواقع الكبرى فيه قد تقلصت بشكل كبير بعد هذا العام نتيجة تعرضها لأعمال النهب والسلب والاتلاف بعد انتهاء الحرب مباشره وعليه ضربت مواقع كثيره ومهمه للمشاريع الصناعية ولا سيّما الكبيرة منها والاستراتيجية منها وتوقفها عن العمل[47]، فضلاً عن وجود اسباب عديدة ضيعت على العراق فرص الاستثمار من قبل الشركات العالمية، منها عدم وجود الاستقرار بشتى انواعه ولا سيّما تردي الوضع الأمني، وعليه قاد هذا الامر الى وجود اقتصاد ضعيف غير قادر على اعانه الدولة في النهوض، بل اصبح مصدرا لإدامة افعال تسبب ارباكاً وخللاً في الامن الوطني من جانبين الاول ابقاء معدلات البطالة مرتفعة نتج عنها زيادة في معدلات التذمر والاحباط وجزء من العاطلين الى مصادر داعمة لأعمال العنف عامة والارهاب خاصة. والجانب الثاني هو عدم توفر قاعده اقتصادية صناعية تكنولوجية يمكن من خلالها اسناد اعمال بناء مؤسسات امنيه رفيعة وقادره على تحقيق الامن الوطني.

ثالثا/المحددات الاجتماعية والثقافية:

العراق كغيره من دول عالم يتكون من اديان وقوميات ومذاهب متعددة، ويتميز بالتعدد والتنوع والاختلاف الثقافي المغني والمثمر بين مكوناته الاجتماعية والفكرية والعقائدية[48], ولكل من هذه (الاديان والقوميات والمذاهب) خصائص تميزها عن غيرها من الهويات الفرعية الأخرى، كالفرق بين اللغة العربية، والكردية،

والتركمانية، والمسيحية، والازيدية وحتى ما بين هذا المذهب، او ذاك، وهذا الامر طبيعي, وهذه الظاهرة تعيشها اغلب دول العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تعد رمز للتعدد الاثني والعرقي وهذا التعدد لم يؤثر عليها سلبياً فاستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل تلك التعددية الى عامل داعم وقوه لتعزيز مكانة الدولة وجعلها الدولة الاقوى في العالم[49]، كذلك الهند تضم العشرات اذا ما قلنا مئات القوميات والمذاهب خير مثال على التعددية[50]، وبالعودة الى العراق الذي يضم بداخله تعدديه دينيه واثنيه وثقافيه متعايشة منذ الاف السنين[76] ولكن بعد عام 2003 دبت الخلافات والتوتر والفتن والاختلاف بين ابناء الشعب الواحد, فانقسم العراقيين على انفسهم الى اديان، وقوميات، ومذاهب، ومن ابرز اشكال الاختلاف بعد هذا العام الآتي :-

1- الاختلافات القومية/ اظهرت بعد عام 2003 بعض الاعمال العنف نتيجة التمايزات والاختلافات القومية، ولا سيّما في كركوك، والموصل، وغيرها نتيجة التقاطعات في الاجندة السياسية، حيث اخذ البعض يعرف نفسه على اساس القومية بدلاً عن الانتماء للعراق[51] .

2-الاختلافات الاثنية/ المجتمع العراقي مجتمع تقليدي[52] كونه متمسك بالأعراف والتقاليد ويتمتع بالخصائص الآتية:

أ- العشائرية والقبلية.

ب- والتعدد والتنوع.

3-الاختلافات المناطقيه/ المناطق في بعض المدن العراقية ولا سيّما العاصمة بغداد تم عزلها شيئاً فشيئاً عن بعضها البعض، لأسباب عدة حيث يأتي الدافع الامني في مقدمتها.

فضلا عن تغليب الهويات الفرعية على الهويات الوطنية, بسبب اخفاقات الحكومة وتقصيرها في تعزيز التماسك بين فئات المجتمع، فضلاً عن التدخلات الإقليمية

والدولية التي كانت تغذي الانقسامات داخل المجتمع العراقي، وهذا انتج حالة من صراع الهويات التي جعلت الفرد يحتمي بهويته الفرعية، وابتعد المواطنين عن الدولة وانعدمت ثقتهم بها، وازداد حجم الفجوة فيما بينها, لعدم وفاء الدولة بوعودها التي قطعتها في اثناء برامجها الانتخابية وعند ممارستها للسلطة بعد فوزها في الانتخابات، وكل هذا بدوره ادى الى ضعف سياده القانون وعدم تمكن الدولة من السيطرة على السلاح المنفلت وفقدان السيطرة والفوضى التي حصلت بالشارع العراقي[53]. فضلاً عن بروز ظاهره تشكيل مجالس وروابط عشائرية، وهذا جعل العشائر العراقية تنشط وتنقسم للوصول لمركز القرار وتحقيق مصالحها الشخصية وليس المصلحة العامة, حتى وصل نفوذ بعض العشائر الى الاحزاب والكتل السياسية، وكل هذا اثر على ولاء الشعب للهويه الوطنية[54]، اما بخصوص الواقع الثقافي فيقاس مدى تمدن المجتمعات وتطورها الفكري بمدى المستوى الثقافي السائد فيها، ولعدة قرون شكل العراق مركزاً اشعاعياً ثقافياً كبيراً على مستوى المنطقة العربية، فالكثير من العلوم والدراسات التي ابرزتها الحضارة الإسلامية يعود الفضل فيها لعلماء ومفكرين عراقيين، بأبحاثهم ودراساتهم اغنوا العالم الانساني واصبحت جهودهم العلمية والثقافية فيما بعد كأساس للعلوم الإنسانية التي تعتمدها حتى وقتنا الحاضر[55]، وما بين 1921- 1963 شهد المجتمع العراقي بروز في جانب الوعي الثقافي المجتمعي حيث انتشرت مقوله في تلك الفترة تقول(مصر تكتب، ولبنان تطبع، والعراق يقرأ) ولكن بدأ التدهور الثقافي عند استلام حزب البعث(المنحل) السلطة بأعاده البلاد الى ثقافه التبعية السياسية والفكرية ثم تلاها احتلال العراق عام 2003 الذي ابرز مجتمعاً مشوشاً فكرياً دفعه ضعفه الفكري الى العودة الى ثقافه التبعية التي استمرت لـ(30) سنة خلال حكم حزب البعث(المنحل)، وتمثلت هذه التبعية بعد عام2003 بالتبعية للقوى العشائرية، والقبلية، والدينية، وهذه التبعية افرزت ثقافات جديدة من نوعها داخل المجتمع العراقي كثقافة الاختلاف التي انتجت مجتمع يعاني من عدم تقبل

الاخر(التعصب) وميل الفرد الى تفضيل جماعته على الجماعات الاخرى[56]، مرتكزه بنيته الثقافية السياسية بعد عام 2003 على الطائفية السياسية والمذهبية والتي مزقت النسيج الوطني، ودمرت الهوية الوطنية. فضلا عن الديمقراطية التوافقية التي تسببت بمشاكل كبيره للعراق. كذلك افرزت التبعية الثقافة اللامبالاة والتي تعني عدم حرص المواطنين على المال العام او حتى على المجتمع وما يعنيه فقط بيته واطفاله وابناء قومه، او طائفته. فضلاً عما تقدم ضعف المؤسسات التربوية والتعليمية، والتي بدأت كتجمعات نفعيه تفتقد الى روح التعامل الانساني كونها تهتم بالجانب الاكاديمي فقط. وفاقد الشرعية، فالاكتفاء بتوفير جانب واحد يعد من القصور في تكوين شخصيه الفرد في الوقت التي تنشط فيه الجماعات الارهابية التي تبحث عن المؤيدين والانصار بين صفوف الشباب المثقف والمتعلم عبر الجامعات والمدارس[57].

وهذا الواقع الاجتماعي والثقافي لا يمكنه التفاعل مع اية سياسة، امنية، عامة تقدمها الدولة، ما لم يتم رفع نسبة المحتوى الوطني في اية سياسة، امنية، والعمل على تقليل معدلات المحتويات التي تدين بالولاء للانتماءات او تعبر عنها .

المطلب الثاني/ المحفزات الداخلية للسياسة الامنية في العراق

بعد التعرف على التحديات التي تواجهها السياسة الامنية في العراق على المستوى الداخلي, بالمقابل هنالك عوامل داعمة ومؤثرة ايجاباً في عملية صياغة السياسة الامنية في العراق، وتتمثل تلك العوامل بالمحفزات التي تراها وزارة الداخلية انها محفزات تساعدها في تجاوز الازمات وتسهم بشكل كبير في تعضيد خططها الاستراتيجية والسنوية، وهذه المحفزات ادرجتها وزارة الداخلية في خططها للسنوات الثمانية ابتداءً من عام 2014، وصولاً الى عام 2022، ويمكن بيان هذه المحفزات المتكونة من نقاط القوة داخل المؤسسة الأمنية، والفرص التي واجهتها المؤسسة الامنية في ظل المتغيرات والمؤشرات في البيئة الخارجية عبر فقرتين هما.

الفقرة الاولى / نقاط القوة داخل المؤسسة الامنية:

1- ايمان قيادات الوزارة بضرورة تعديل وتطوير الهياكل التنظيمية لأهمية التركيز على الواجبات المكلفة بها تلك الدوائر ومعالجه الازدواجية في الاداء وهذا ما يزيد من كفاءه العمل[58]، كون الهيكل التنظيمي يجب ان يراعي اهداف المؤسسة الامنية وذلك عن طريق (وحدة الهدف، وفاعلية المرفق، واستقرار الأهداف، وتقسيم العمل، والمعيار الوظيفي، ونطاق الاشراف، وتدرج السلطة، والمرونة التنظيمية)[59]

2- استمرار العمل بقانوني العقوبات واصول المحاكمات لقوى الامن الداخلي ووجود محاكم كفؤة ومقتدرة في حسم القضايا ادى الى دعم عملية الضبط والانتظام للعاملين في الوزارة.

3- امتلاك الوزارة لكادر متخصص في مجال الطيران والهندسة ذو خبرة جيدة.

4- اصدار الوثائق الحديثة المتطورة التي تتمتع بمواصفات امنية وفنية عالية يصعب تزويرها بسهولةن كالجوازات الحديثة، والهويات، والاجازات، والسنويات، وكذلك متابعة الهويات المزورة من خلال اللجان الخاصة.

5- التطور التكنولوجي والارشفة الالكترونية واستمرار العمل بمشروع الوزارة الالكترونية، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، اسهم بشكل فعال في تحسين العمل وتقليص الجهد.[60]

6- ايمان قيادة الوزاره بضرورة اعتماد التقنية الحديثة في جمع المبرزات الجرمية في مسرح الجريمة.

7- اكمال انشاء (17) مجمع مروري في بغداد والمحافظات ساهم في ترقيم كافه السيارات واعداد قاعده بيانات متكاملة لها ساعدت على تمكين اجهزه الوزارة من السيطرة على المركبات جميعها.[61]

8- وجود الكفاءات العلمية والباحثين من حملة الشهادات العليا وفي مختلف مفاصل الوزارة.

9- لدى وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية معهد الاستخبارات والتحقيقات الاتحادي يقوم بتدريب وتطوير ضباط ومنتسبي دوائر الاستخبارات.

10- اصدار قانون وزاره الداخلية رقم (20) لسنه 2016.

11- ايمان قياده الوزارة بضرورة تعديل وتطوير الهياكل التنظيمية ومراجعة الوصوفات الوظيفية وانظمة الخدمة للوقوف على مكامن الخلل وتحسين الأداء، ومعالجة الترهل الإداري، وتحسين الاداء الوظيفي، ورفع كفاءه العمل.

12- توجه وزارة الداخلية العراقية نحو التدريب المهني والاحترافي لتنمية القدرات والمهارات وتعديل السلوكيات في اطار احترام حقوق الانسان وحرياته، فالعراق يعتمد في تطوير قدراته الامنية والعسكرية على خبرات الدول المتقدمة بالشكل الذي يمثل ثورة في طريق التدريب لقوات وزارة الداخلية.[62]

13- المباشرة بإصدار البطاقة الوطنية الموحدة للمواطنين في بغداد، والمحافظات بعد تهيئة بعض المواقع، والعمل مستمر لتهيئة مواقع اخرى.

14- وجود محاكم كفوءة ومقتدرة في حسم القضايا من ضمن مؤسسات قوى الامن الداخلي، ادى الى دعم عمليه الضبط والانتظام للعاملين في الوزارة.

15- تنسيق مديريه الشرطة العربية والدولية مع المنظمة الدولية للانتربول(منظمة الشرطة الجنائية والدولية) لغرض تبادل المطلوبين للقضاء العراقي والقضاء الدولي واسترداد القطع الاثرية المسروقة، والمشاركة في المؤتمرات، وورش العمل الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب والاثار[63] .

16- تحرير جميع المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي (الرمادي- صلاح الدين- نينوى).[64]

17- تطوير امكانيات قياده قوات الشرطة الاتحادية وامتلاكها للخبرات العسكرية والاداء العالي لقواتها والتنسيق مع باقي القوات العسكرية والامنية بكافه صنوفها وفي المجالات العسكرية والاستخبارية كافة، ولا سيّما في تحرير المدن ومكافحة الإرهاب.

18- تزويد قيادة قوات الشرطة الاتحادية بطائرات مسيرة مسلحة واستطلاعيه مزوده بالكاميرات مراقبه (نهارية وليلية) لرصد التحركات وارسال صور مباشره وكذلك مدفعية تمكنها من الإسناد المباشر وغير المباشر للقطعات العسكرية.[65]

19- تسمية ناطق رسمي لوزارة الداخلية ساهم في توحيد الخطاب الاعلامي واعداد مناهج خاصة بالوعي الامني ووجود كادر كفوء متخصص في تقديم البرامج التلفزيونية ورصد الشائعات.

20- قانون مكافحة الارهاب من المادة السابعة من دستور جمهورية العراق، واحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، والالتزام بمبادئ الميثاق الدولي، والمعاهدات، والاتفاقيات.[66]

21- وجود مركزية في عملية شراء وتوزيع الاسلحة لكافه مفاصل الوزارة.

22- وجود اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية او متعددة الاطراف لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة حيث ان انتشار الجريمة المنظمة يشكل تهديداً للامن الوطني, حيث تنمو الجريمة في البيئة التي يزدهر فيها الارهاب, فأستغل ارباب الجريمة المنظمة الوضع المتأزم في العراق لتوسيع نشاطاتهم في العراق .[67]

الفقرة الثانية / الفرص التي واجهتها المؤسسة الامنية.

1. تشكيل تحالف دولي ضد كيان داعش الارهابي طويل الامد لمحاربة هذا التنظيم الارهابي وتقديم الاسناد الجوي لقطعات الجيش، والقوات الأمنية العراقية على الارض.

2. تشكيل قوات اضافيه من الحشد الشعبي لمسانده القوات العسكرية والامنية في المناطق الساخنه واشتراكها في القتال بصورة مباشرة.

3. افتاء المرجعية الدينية الشريفة بالجهاد الكفائي وضرورة قيام الجميع بما يلزم لحماية الارض والبلاد من خطر كيان داعش الارهابي.

4. دعم الحكومة لوزارة الداخلية ودعم جهودها في مكافحة الإرهاب، وتضمين برامج الحكومة لمحور العراق الامن الذي سيدفعها وكافة مؤسسات الدولة لتقديم الاسناد والدعم لمساعده الوزارات الامنية لإنجاز هذا المحور المهم والحيوي في برنامج عملها للسنوات القادمة للمحاور الاخرى.

5. وجود تحالف بين قوات الشرطة وابناء العشائر للتعاون في مكافحة الارهاب في الكثير من المحافظات.

6. التنسيق الرباعي ما بين (روسيا، وايران، وسوريا، والعراق) في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية حول التحركات للمجاميع الارهابية وأماكن تواجدهم، فضلاً عن عمليات القصف المنفذة في الاراضي السورية.

7. توجه الحكومة الحالية نحو عمليه الاصلاح الشامله ومحاربة الفساد.

8. اقرار قانون الحشد الشعبي في البرلمان العراقي الذي من خلاله اصبح هذا التشكيل رسمياً جزء من المنظومة الأمنية للبلاد.

9. تحرير جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي خلال عام 2017.

10. تشكيل قوات اضافية من الحشد الشعبي وابناء العشائر لمسانده القوات العسكرية والأمنية في المناطق الساخنة واشتراكها في القتال بصوره مباشره.

11. اقرار استراتيجية الامن الوطني واقرار برنامج اصلاح القطاع الامني والعمل على المتابعة لتنفيذها مع الجهات الأمنية كلاً حسب اختصاصه ومهامه واعداد الخطط اللازمة لذلك.

12. نصب كاميرات المراقبة في بغداد والمحافظات من قبل الحكومة المحلية، والاستفادة منها في المراقبة لتعزيز الامن.

13. التعاون مع منظمه جايكا اليابانية والاتحاد الاوروبي في تطوير قابليات خبراء الادلة الجنائية.

14. وجود تعاون وتنسيق مع بعثه الاتحاد الاوروبي الاستشارية والبرنامج الانمائي للامم المتحدة (undp) في مجال التدريب والتخطيط.

15. وجود سند قانوني فيما يخص مكافحة الارهاب من المادة السابعة من دستور جمهوريه العراق، واحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بمبادئ الميثاق الدولي، والمعاهدات والاتفاقيات وقانون وزارة الداخلية رقم (20).

الخاتمة

وفي الختام وبعد التعرف على السياسة الأمنية باعتبارها العلاقة بين الوحدات الحكومية وبيئتها, تبين ان هناك تأثير واضح للبيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على صياغة وتنفيذ السياسة الأمنية في العراق، ووزارة الداخلية تضطلع بمهام كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، فتعمل على اعداد الخطط الاستراتيجية والسنوية بسياق مكمل للسياسة العامة للحكومة التي تصدرها كبرنامج لها للمرحلة المقبلة، ومن ثم تعمل وزاره الداخلية على ترجمة هذه الخطط والبرامج على ارض الواقع وحسب المتطلبات والضرورات الأمنية، وهذا الدور الريادي الذي تقوم به يبين ان الوزارة تنتهج عمل مهني، واكاديمي، وعملياتي، وميداني عالي

المستوى بالتخطيط والتنفيذ، وما الانتصارات التي تحققت والتقدم الحاصل إلا برهان على نجاح السياسات الأمنية على الرغم من حجم التأثير المحيط بعملها، ولا يمكن اغفال حقيقه ان الارهاب والجريمة بصورة عامة تعمل على تغيير استراتيجيتها في تنفيذ خططها، وهذا يتطلب مضاعفة الجهد للمواجهة من جانب، والتفوق على المجاميع الإرهابية من جانب اخر، وهنالك تأثير كبير للعوامل الداخلية (المحددات، والمحفزات) على صياغة السياسة الامنية في العراق بعد العام، ومن هذه الدراسة يمكن الخروج بالاستنتاجات والتوصيات الاتية:

الاستنتاجات:

1. هنالك تأثير واضح للبيئة المحيطة بالسياسة الأمنية بكل جوانبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على اعداد وتنفيذ السياسة الأمنية من قبل وزارة الداخلية.
2. الدعم المالي والمعنوي ضروري لعمل المؤسسات الأمنية لمواجهة التحديات الكبيرة التي يفرضها الواقع الامني.
3. ان مكافحة الارهاب والتطرف الفكري مسؤولية الجميع وان محاربة تبدا من الأسرة والمدرسة ودور العبادة والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع الأخرى، فضلاً عن المواجهة العسكرية والميدانية من قبل وزارة الداخلية والمؤسسات الأخرى، كالجيش العراقي، والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب، والمؤسسات ذات العلاقة.
4. الحاجة الى الدعم والتدريب، والتأهيل الداخلي والخارجي لمواكبة التطور الحاصل في مجال التسليح والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات.
5. ان علاج العوامل المؤثرة على السياسات الامنية المتمثلة بالعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية يسهم في دعم الاستقرار والامن في العراق، ويسهل التعامل مع ظاهرة الارهاب والقضاء عليها.

6. العمل على معالجة أسباب الإرهاب الخارجية، من خلال تدويل قضية الإرهاب وتأثيرها في العراق عبر التأكيد على أمكانية امتداد مخاطر هذا الإرهاب الى الدول الاقليمية المجاورة للعراق، من اجل حث الدول التي تدعم العمليات الإرهابية في العراق الى التوقف عن هذا الدعم.

التوصيات:

1- ضرورة اسناد وزارة الداخلية بالتشريعات والقوانين اللازمة لمعالجة الجرائم المستحدثة لتمكنها من السيطرة والتعامل معها باحترافية.

2- تفعيل دور السياسة الخارجية للحد من التأثير الخارجي سواءً الإقليمي، او الدولي.

3- وجود ضرورة لإدراج الموضوعات الأمنية، كالإرهاب، والأمن الفكري في المقررات الدراسية ولكافة المراحل في المؤسسات العلمية لتوعية الطلاب بمشكلة الإرهاب والتطرف ومخاطرها على المجتمع.

4- الحاجة لجهود حثيثة واستقرار مؤسساتي داخلي لكسب ثقة المجتمع الدولي، وإعادة العراق إلى مكانته الطبيعية، وجعل العراق جزء من معادلات الأمن والاستقرار الاقتصادي الدولي.

5- العمل على تشجيع المُشاركة السياسية وتحقيق التنمية وتنمية مُتطلبات التوازُن الاجتماعي وتفعيل دور مُؤسسات المُجتمع المدني وتشجيع كل ما من شأنهِ أن يُساعد في القضاء على العُنف والتطرُف، أو يسهم في انتشار الإرهاب

المصادر

(1) – Robert Eyestone ,the threds of public policy :A study in ledear ship (Indianapolis: Bobbs – merrin,1971) .p 8

(2) – Richard Rose (ed),policy making in great britian (London : mac m 1an , 1969) .p.x.

[3] – د. ثامر كامل الخزرجي . السياسة العامة واداء النظام السياسي, بحوث ودراسات, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد.

[4] – Carl J.FriEDICH .MAN AND HISGOVERNMENT (NEW ،1963).P.79. YORK :MACGROW – HI

[5] – james E.Anitroduction ,(boston :hoyghon mifflinco.,1994),p.5

[6] جيم اندرسون ,صنع السياسات العامة ,جامعة هيوستن ,تكساس ,نرجمة الاستاذ الدكتور عامر الكبيسي ,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة قطر ,الدوحة , 1998,ص 15 .

[7] – سيف سعد جاسم, السياسات الامنية في العراق بعد عام 2014 , رسالة ماجستير, جامعة بغداد , كلية العلوم السياسة , 2022,ص 9 .

[8] –ابراهيم بدر شهاب ,معجم مصطلحات الادارة ,مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ,عمان ,1988, ص 6 .

[9] – اماني قنديل واخرون ,اتجاهات حديثة في علم السياسة ,ط1 ,مكتبة النهضة المصرية ,القاهرة ,1987, ص 109 .

[10] – بسيوني ابراهيم حمادة ,دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ,ط 1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت 1993, ص107.

11 – أ.م.د. عوف عبد الرحمن, التحديات المستقبلية لصانعي السياسات العامة في العراق وسبل معالجتها, مجلة العلوم السياسية, 2010 , العدد 41 ,ص 1.

[12] –عبد العظيم كريم ,صنع السياسات العامة في الجمهورية الاسلامية الايرانية بعد عام 1989 ,رسالة ماجستير ,جامعة بغداد ,كلية العلوم السياسية ,2013, ص 18.

13 – م. م. منى جلال عواد, مفردات الساسة العامة منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية, مجلة العلوم السياسية, عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق, العددان 38–39, ص 391.

[14] – أ.م.د محمد علي حمود, دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة, مجلة العلوم الساسية , 2019,المجلد العدد 57 , ص 365 .

[15] – محمود سعد ابو عامود ,قضايا استراتيجية, مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية ,القاهرة ,سلسلة ملفات الاهرام ,السنة 125,العدد 4706 ,ص 5 .

[16] – كمال المنوفي ,السياسة العامة واداء النظام السياسي ,و د . على الدين هلال (محرر)تحليل السياسات العامة :قضايا نظرية ومنهجية ,القاهرة ,مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة (القاهرة) , ص (57– 85) .

[17] – فهمي خليفة الفهداوي ،مصدر سبق ذكره , ص 74 .

[18] – أ.مها يحيى ,مصدر سبق ذكره ,ص 16 .

[19] –حسن ابشر الطيب , اهداف السياسة العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية , مجلة الاداري , العدد (51) مسقط , 1992 , ص58 .

[20] – محمد سعد ابو عامود ,قضايا استراتيجية :المفاهيم والمجلات الجديدة ,ملفات الاهرام ,العدد (14706),متاح على الرابط الاتي :

www.ahram .org .eg /archive/2000/2/19/file.htm.

[21] – فهمي خليفة الفهداوي ,مصدر سبق ذكره ,ص 75.

[22] مها يحيى محمد ,تحليل السياسات العامة التطور والمنهجية ,مصدر سابق ,ص 12 .

[23] – محمد ياسر الايوبي ,النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع امني, المؤسسة الحديثة للكتاب ,لبنان, 2008 ,ص 56_59 ,وينظر عامر هاشم عواد واحمد فاضل جاسم , الدوري الامريكي وتأثيره في معضله الامن الوطني في مرحله ما بعد الانسحاب الامريكي, مجله الدراسات الدولية جامعه بغداد, العدد(52),2012 ,ص 85 _88.

[24] _ ا.د. عبد الجبار احمد عبد الله , جهاز مكافحة الارهاب في العراق_ التحديات الداخلية والمستقبل, بحث مقدم لمؤتمر عنوانه (مكافحه الارهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية), مقر جهاز مكافحه الارهاب ,2021 , ص43

[25] _ عامر حسن فياض, ازمات ومزالق بناء الدولة اداره الحكم في العراق المعاصر , مجله حمورابي للدراسات , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , العدد(3) ,السنه الاولى, 2012 , ص10.

[26] – حسن سعد عبد الحميد, السياسات العامة لمكافحه الارهاب في العراق بعد عام 2003 ,اطروحة الدكتوراه ,جامعه النهرين, كليه العلوم السياسية, 2017 ,ص 191.

*البروفيسور انتوني كوردسمان : من الخبراء والباحثين الذين يجرون دراساتهم حول العراق وتوصياتهم تؤخذ بنظر الاعتبار , وهو محللا وخبيرا واقعيا على مستوى العالم واجرى عشرات البحوث حول العراق, وشغل العديد من المناصب في وزارة الدفاع الامريكية و قدم الكثير من الدراسات لصالحها في مجال مكافحة الارهاب.

27– حسن سعد عبد الحميد , مصدر سبق ذكره, ص 189.

28_ ينظر د. عبد الجبار احمد عبد الله , العراق بين اشتراطات الجغرافية والمقومات السياسية الفعالة, مجله حوار الفكر , المعهد العراقي لحوار الفكر, العدد 646 –2019 , د. عبد الجبار احمد عبد الله , الفيدرالية في العراق نحو تأكيد المعالجة الإجرائية ,مجله دراسات البيان , مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد (4) , 2015, د. عبد الجبار احمد عبد الله , د. كاظم مهدي– اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي بعد عام 2003 ,مجله العلوم السياسية, كليه العلوم السياسية ,جامعه بغداد, (50), 2015.

29 – وصال نجيب العزاوي, قياس جوده نظام الحكم: أنموذج فاعلية الاداء الحكومي في العراق , مجله العلوم السياسية, جامعه بغداد, ,العدد42, 2011,ص 103.

[30]– كلمة رئيس جامعه الدفاع للدراسات العسكرية العليا في كليه الدفاع الوطني في 2020/12/16.

[31]– هند قاسم محمد, اداره الدولة في العراق بعد عام 2003 وتحدياتها, دراسة تحليليه, اطروحة دكتوراه , كليه العلوم السياسية, جامعه بغداد, 2019, ص115.

[32]_ا. د. عبد الجبار احمد عبد الله, جهاز مكافحه الارهاب في العراق – التحديات الداخلية والمستقبل, بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحه الارهاب , المنعقد بتاريخ 11/10 نيسان/ 2021 , دار الكتب والوثائق, بغداد ,(2373) , ص 45 –46

[33] –عامر حسن فياض , بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد36 , 2008 ,ص170–171.

[34] – كامل القيم, حرب الرموز وتسويق مثيرات العنف والارهاب (رؤيه في تسويق الدعاية والحرب النفسية لتنظيم داعش), مجله مركز بابل للدراسات الإنسانية, جامعة بابل ,المجلد (5), العدد (2),2015, ص 264.

[35] – رعد عبد جليل علي, الجمود المؤسسي واثر في فشل التنمية السياسية : محاوله من اجل بناء مفهوم, مجلة العلوم السياسية, جامعه بغداد, العدد (40), 2010, ص (100–101)

[36] – هند قاسم محمد, مصدر سبق ذكره, ص 115 .

[37] – آيات ناصر جابر, استراتيجية مكافحه الارهاب في العراق: دراسة مستقبليه, رساله ماجستير, جامعه النهرين, كليه العلوم السياسية, 2016.

[38] – ابتهال محمد رضا داوود, الفساد الاداري واثاره السياسيه والاقتصاديه مع اشاره خاصه الى تجربه العراق في الفساد, مجلة الدراسات الدوليه, العدد (48), كلية العلوم السياسيه, جامعه بغداد, (2011), ص 76.

[39] – حسن سعد, مصدر سبق ذكره, ص 126 – 127.

[40] – خيري عبد الرزاق جاسم, العراق وقضاياه الرئيسيه بعد الانسحاب الامريكي, مجله رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجيه, عدد /2/, العراق, 2012, ص25.

[41] – نعيم حسين كزار البدري, مشكله البطاله واثارها الاجتماعيه في المجتمعات المازومة (المجتمع العراقي انموذجا), دراسه تحليليه, مجله جامعه بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية /2/ , مجلد /23/ , جامعه بابل, 2015 ,ص 748.

[42] – خيري عبد الرزاق جاسم, العراق وقضاياه الرئيسة بعد الانسحاب الامريكي , مصدر سبق ذكره , ص 26.

[43] – نعيم حسين كزار البدري, مصدر سبق ذكره, ص 748.

[44] – خيري عبد الرزاق جاسم ,مصدر سبق ذكره, ص25.

* ايسر جبار, الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 هبوط اسعار النفط اكد الحاجه لتنويع مصادر الدخل, المدى, العدد 3537 , بغداد, 2015, شبكه المعلومات الدوليه الانترنت على الرابط ادناه:

[46] – فراس البياتي, السياسه العامه للامن الوطني العراقي بعد عام 2005 ,ط 1 ,مطبعه سيماء, بغداد, 2016.

[47] – خالد حسين حسون, الفساد الاداري والمالي في العراق ما بعد الاحتلال اسبابه وتاثيراته واليات معالجاته , بحوث المؤتمر العلمي لهيئه النزاهه, هيئه النزاهه العراقيه, بغداد, 2008 ,ص 33.

[48] – عمر جمعه عمران ,النخبة وبناء الدوله الديمقراطيه ,في اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق, تقديم :جابر حبيب جابر ,تحرير: اياد خلف حسين, الجمعيه العراقيه للعلوم السياسيه ,ط1 ,دار البيضاء, النجف ,2009 ,ص 109.

[49] – فراس البياتي, السياسه العامه للامن الوطني العراقي بعد عام 2005, مصدر سبق ذكره,ص 98.

[50] – صامويل هنتغترتون ,من نحن التحديات التي تواجه الهويةالامريكيه ,ط1,ترجمه: حسام الدين حضور, دارالرئي للنشر, دمشق, ,2005, ص 43.

[51] –يودون وبرنكو, معجم علم الاجتماع النقدي ,ترجمة سليم حداد ,ديوان المطبوعات الجامعية ,1986,ص(100).

[52] –المصدر نفسة ,ص 194.

[53]– محمد محي الجنابي ,الشرعيه السياسيه والامن الوطني العراقي (دراسه تحليليه في الواقع وسبل النجاح لمرحلة ما بعد داعش), مجله تكريت للعلوم السياسيه ,جامعه تكريت ,العدد 23, 2021 ,ص 330.

[54] – زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل ا,حتلال داعش لمدينه الموصل وتداعياته على الامن الوطني العراقي,مجله قضايا سياسيه ,جامعه النهرين ,العدد 55, 2018 ,ص 148.

[55]– رفاه عبد العظيم عبد الحسن,السياسات العامه للامن الوطني في مكافحه الارهاب في العراق بعد عام 2003 ,رساله ماجستير, جامعه النهرين, كليه العلوم السياسيه ,2017 ,ص 118.

58–J.A.SIMONS AND.,LLUMAN ADJUST MENT BROW AND BENCHMARK,WIS CONSIN,1999,P.213.

[57] –اسراء جواد حاتم ,الارهاب واثره في مفهوم المواطنه ,مجله قضايا سياسيه ,العددان 37–38,كليه العلوم السياسيه ,جامعه النهرين ,2014,ص369.

[58] – وزارة الداخلية, المديرية العامة للتخطيط والمتابعة, الخطة السنوية لوزارة الداخلية لعام 2015, ص 14.

[59] – محمد بكري عبد العليم ,مبادئ ادارة الاعمال, قسم كلية الاعمال في كلية التجارة بجامعة بنها, مصر ,2007،ص 139–140.

[60] – وزارة الداخلية, المديرية العامة للتخطيط والمتابعة, الخطة السنوية لوزارة الداخلية لعام 2015,ص 15 .

[61] – وزارة الداخلية, المديرية العامة للتخطيط والمتابعة, الخطة السنوية لوزارة الداخلية لعام 2016,ص 13.

[62] – محمد نجم الدين النقشبندي, مفاهيم حديثة للتدريب القوات العراقية الجديدة, مجلة دراسات عراقية, عدد 7, 2007, ص5.

[63] – د. محسن عبد الحميد احمد ,الاثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة ومحاولات مواجهتها اقليمياً ودولياً – في مجموعة مؤلفين– الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها ,ط1, عمان : الاكاديميون للنشر والتوزيع, 2014,ص 111.

[64] – وزارة الداخلية العراقية, المديرية العامة للتخطيط والمتابعة, الخطة السنوية لوزارة الداخلية لعام 2018,ص 20.

[65] – وزارة الداخلية العراقية, نفس المصدر, ص 21.

[66] – وزارة الداخلية العراقية, المديرية العامة للتخطيط والمتابعة, الخطة السنوية لوزارة الداخلية لعام 2018,ص 21.

[67] – استراتيجية الامن القومي العراقي, مجلس الامن الوطني العراقي , 2007– 2010 , ص 11 .

73–Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI .Journal 22, no1(Jun): 1–24. doi.org/10.31945/iprij.220101

74–Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post–ISIS)." Cuestiones .Políticas 37, no. 65: 346–361

75–Muntasser, M. H. 2022. " State–building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110–130.

76– بتول حسين علوان, احمد عدنان عزيز, التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع, دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد 46,عدد2, ملحق2, 2019.

Public security policies in Iraq after 2014 (determinants and motivators)

Researcher

Ahmed Jaber Mohsen

University of Baghdad / College of Political Science

Study summary

This study was devoted to identifying the security policy in Iraq after 2014 in the field of combating terrorism, and then identifying the factors affecting the security policy in Iraq, represented by the determinants at the internal level (political, economic, social, cultural) and benefiting from the supporting factors as motivators, represented by points Strength at the internal level and opportunities at the external level. One of the most important conclusions reached by this study is that there is a clear impact of the environment surrounding security policy on the preparation and implementation of security policy by the Iraqi Ministry of Interior

Financial and moral support is necessary for the work of its institutions, and the need for internal and external support, training, and qualification to keep pace with the development taking place in the field of armament, technology, and exchange of experiences. The study came out with recommendations, including the necessity of entrusting the Iraqi Ministry of Interior with the necessary legislation and laws to address emerging crimes to enable it to control and deal with them professionally, as well as working on Activating the role of foreign policy to limit external influence, working to encourage political participation and developing the requirements of social balance to contribute to eliminating violence and extremism.

the introduction

The Ministry of Interior and Foreign Affairs has a set of goals there, and one of the most important of these goals is implementing the external national security policy in maintaining internal security and contributing to establishing that policy and drawing up that policy. The public is linked to security in relation to experience with internal experience, whether or not, and in this research sympathy was given to the creators. They are catalysts for political policy in Iraq because they are most important in making general political policy trends, especially after 2014, and their impact on political policy in Iraq is represented by the internal environment. This factor is considered determinants of security policy, and in return there are factors that support and positively influence the design of political policy and represent the internal strength of security institutions and the opportunities they face. Enterprise

The security institution, in light of the changes and indicators in the external environment, is considered by the Iraqi Ministry of Interior to help it overcome crises and combat terrorism, and contributes significantly to consolidating its strategic and annual plans. Although the forms, methods, and tools of terrorism develop and vary rapidly with time, we find that the Iraqi Ministry of Interior is one of the important dynamics. To combat terrorism after 2014.